أمر ممكن. على الرغم من ذلك، أمكن الوصول الى بعض النتائج... واصبحت لأوروبا سياسة متمايزة عن السياسة الاميركية حيال الشرق الاوسط. لكن القارة القديمة لم تكن تملك وسائل تنفيذ سياستها، وهي لا تزال تبحث عن تلك الوسائل... وكثيرون - وفي طليعتهم ميتران - يعتقدون بأنه سيكون لاوروبا دور أكبر، بدءاً من التسعينات، في ظل ما يحصل في شرق اوروبا. لذلك، ربما كان مؤتمر باريس العربي - الاوروبي جاء في وقته» (عبدالوهاب بدرخان، **الحياة**، ١٩٨٩/١٢/٢٢، ص ٩). ورأى وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، «ان مصر ترى ان الحوار يكتسب أهمية خاصة، حيث انه يهدف الى تطوير، ودعم، التعاون العربي - الاوروبي في المجالات المختلفة، بعد ان كان الحوار... توقف منذ عشر سنوات؛ كما انه يهدف الى تنمية التفاهم المشترك [في] ضوء التطورات التي تشهدها اوروبا حالياً، ومع دخول المجموعة الاوروبية مرحلة التمهيد لقيام السوق الاوروبية الموحّدة العام ١٩٩٢... [و] الجانب العربي سيحرص على عرض قضاياه، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، والوضع في لبنان، والموقف في الخليج، لتكون محل اهتمام المجموعة الاوروبية، في اطار الانفراج، والوفاق الذي يشهده العالم، وانعكاساته على المنطقة العربية، والترابط بين مصالح وأمن المنطقتين، العربية والاوروبية، وبصفة خاصة دول البحر المتوسط» (**الاهرام**، ١٩٨٩/١٢/١٥).

وقد حمل الملف العربي الى مؤتمر الحوار الاوروبي - العربي خمس قضايا سياسية، هي: «القضية الفلسطينية وتطورات نزاع الشرق الاوسط؛ تطوّر جهود السلام بين العراق وايران؛ الاجراءات الاوروبية ضد بعض الدول العربية؛ الوضع في لبنان؛ وأوضاع الجاليات العربية في اوروبا» (**الحياة**، ١٦ - ١٩٨٩/١٢/١٧). وقد عمل الوزراء العرب، المشاركون في جلسة الحوار، على توحيد مواقفهم، حيث عقدوا اجتماعاً خاصاً، برئاسة ملك المغرب، الحسن الثاني، الذي ترأس الوفد العربي، بصفته رئيساً للقمّة، بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١، وذلك من اجل التفاهم على المسائل الرئيسة التي سيناقشونها مع الوزراء الاوروبيين. وبالنسبة الى القضية الفلسطينية، موضوع اهتمامنا هنا، اقترح الملف العربي «العمل داخل مؤتمر باريس على تطوير الموقف الاوروبي من مفهوم تسوية المشكلة الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي، من خلال حمل الدول الاوروبية على الاعتراف بحق الدولة الفلسطينية في الوجود، والقيام بعمل ملموس للاسراع في عقد مؤتمر سلام دولي حول النزاع العربي - الاسرائيلي، وحضّ المجموعة الاوروبية على الانتقال من مرحلة البيانات الى مرحلة ممارسة ضغوط مختلفة على اسرائيل، لايجاد حل سلمي للنزاع يتضمّن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (**القبس**، ٢٣ - ١٩٨٩/١٢/٢٤).

وقد شارك الوفد الفلسطيني الى ذلك الاجتماع بالمستوى عينه لنظرائه العرب والاوروبيين، حيث ترأس الوفد الفلسطيني «وزير الخارجية»، فاروق القدومي. وقد قبلت الدول الاوروبية ذلك على أساس «ان الدول الغربية التي لا تقيم علاقات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية قبلت مشاركة وزير الخارجية الفلسطيني، السيد فاروق القدومي، في الجانب العربي، على ان تكون هذه المشاركة غير ملزمة للدول الاوروبية المعنيّة في علاقاتها الثنائية مع المنظمة، لأنها تتمّ في اطار جماعي» (**الحياة**، ١٦ - ١٩٨٩/١٢/١٧). وكانت منظمة التحرير الفلسطينية أوْلت اهتمامها لهذا الموضوع. ففي البيان عن دورة اجتماعاتها (١٥ - ١٩٨٩/١٢/١٧) «أكدت اللجنة التنفيذية الأهمية الخاصة للحوار العربي - الاوروبي... آخذة بعين الاعتبار أهمية التحرك العربي - الاوروبي المشترك، على قاعدة [الجوامع] المشتركة بين اعلان مدريد... وبين قرارات الدار البيضاء، في دفع عملية السلام الجادة، من خلال المؤتمر الدولي» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٧٨، ١٩٨٩/١٢/٢٤، ص ٥). وكان المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، قال: «ان التحرك الفلسطيني الراهن يسير في خطين: الاول يتمثّل في تصعيد الانتفاضة؛ والثاني بناء موقف عربي - اوروبي ضاغط يتبنّى وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية، التي تقوم على اسقاط أي اتجاه للحل غير المؤثر... [اذ] بالرغم من أهمية الموقف الاميركي من جهود الحل في الشرق